

فالاشتقاق العربى يعطى المتكلم من الأوزان بمقدار ما يحتاج إليه من المعانى المحتملة على جميع الوجوه ، والمتكلم هو صاحب الشأن فى اختيار الكلمة وليست الكلمة هى العبارة المفروضة عليه لأنها وضعت من أصلها ارتجالاً أو محاكاة لصوت أو تلفيقاً للأجزاء من مختلف المواد .

ولا يحتمل العقل المعبر صيغة للاشتقاق بعد استيفاء صيغ المصدر للمرة أو للهيئة أو للدلالة على الجمع أو الجنس المجموع ، ولا احتمال لصيغة مطلوبة بعد صيغ المبالغة والتضعيف واسم الفاعل واسم المفعول والصفة الملازمة ، والصفة المرتبنة بالحدث والزمان .

فالمتكلم المعبر هنا هو صاحب الشأن فى تصريف المشتقات على حسب أغراضه واحتمالات تفكيره ، واللغة قد وصلت على أسنة المتكلمين بها إلى خلق القواعد التى يتبعها تكوين المفردات ، قبل أن تعرض لهم الحاجة إلى استخدام جميع تلك المفردات أو لإنشاء الكلمات المترجلة مع كل مشاهدة تأتى للمتكلم بشئ جديد يحتاج إلى لفظ جديد .

وقدم القواعد على هذه الوثيرة من أول القرائن على قدم اللغة وقدم الزمن الذى ارتسمت فيه عند أهلها قوانين التعبير .

وبهذا القدم تنفرد اللغة العربية بين أخواتها من أسرة اللغات السامية ، ولكنها تنزل تمام الانعزال عن أسرة اللغات الحامية التى يخالط بعض المستشرقين بينها وبين العربية فى أصولها ، فإنهم — لتجردهم من الذوق الأصيل فى بواعث التعبير باللغة العربية — يحسبون أن التشابه فى بعض